رئيس مجلس إدارة فرنسبنك عدنان القصار:
احترام المعايير الدولية في صلب اهتمامات القطاع المصرفي

أكد رئيس مجلس إدارة « فرنسبنك» عدنان القصار ان التزام المعايير الدولية والأميركية في صلب اهتمامات القطاع المصرفي اللبناني لابعاد المخاطر عن القطاع ،مشيداً بالإدارة الحكيمة للبنك المركزي والسلطات النقدية والهيئات الرقابية والمصارف التي كرست الاستقرار النقدي. وأشار القصار إلى أن فرنسبنك حافظ على على معدلات نموه مشيراً إلى أن نسبة نمو ودائع المصرف بلغت حوالي ٩,٢٥ في المئة خلال منتصف العام ٢٠١٢ مقارنة مع العام ٢٠١١ . حول أداء مجموعة فرنسبنك قال القصار :خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، حافظ فرنسَبنك على نموه وتطور أدائه وتحقيقه نتائج مالية مهمة، بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان وتأثرها بالظروف الإقليمية المحيطة غير المؤاتية. وقد زادت موجودات البنك إلى ١٥ مليار دولار اميركي في نهاية حزيران ٢٠١٢، بنمو سنوي نسبته ٩,٢٥٪. كما ارتفعت قاعدة ودائع الزبائن إلى ١٢,٥ مليار دولار، بنمو سنوي نسبته ١١ في المئة. وتوسعت تسليفات البنك إلى ٤,٥ مليارات دولار، بنمو سنوي نسبته ١٢ في المئة. هذا وزادت الأموال الخاصة إلى ١,٣٠ مليار دولار. وبلغت نسبة الملاءة المالية في نهاية حزيران ٢٠١٢ أكثر من ١١,٢٣ في المئة متجاوزة بذلك المعدل المطلوب دولياً من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومن مصرف لبنان البالغ ٨٪.

وبذلك استطاع فرنسَبنك تأمين قاعدة صلبة من الاموال الخاصة، ومواكبة عملية التطور والتوسع داخلياً وخارجياً مسجلا حتى اليوم إرتفاعاً ملحوظا» في حركة المنتجات المصرفية وإرتفاعاً في عدد فروعه إلى ١٤٣ فرعاً منتشراً في ٨ دول في العالم. وسيكون لنا فرع في العراق في وقت قريب.

الضغوط الخارجية مستمرة

وحول تعرض القطاع المصرفي والمالي ومعه الاقتصاد ككل إلى ضغوط قال القصار :

من الطبيعي في ظل الظروف الإقليمية الأمنية والتطورات السياسية أن تحدث بعض الضغوطات والارتدادات غير المسبوقة التي قد تؤثر سلباً بجوانبها الأمنية والاقتصادية والمصرفية. ولكن الإدارة الحكيمة لمصرف لبنان والهيئات الرقابية والمصارف اللبنانية أسهمت باستمرار وبشكل رئيسي في ترسيخ الاستقرار النقدي والمصرفي. ذلك ان القطاع المصرفي في لبنان يتمتع بميزات تفاضلية كبيرة إقليمياً من خلال ارتكازه الى بعض المقومات الأساسية من حيث المرونة والسياسة المحافظة التي توفر له قدرة فائقة على ادارة الأزمات وخبرات عميقة للتأقلم مع الظروف الدقيقة التي تمرّ بها البلاد والمنطقة. لذلك، فهدفنا الأول والأخير في المصارف اللبنانية عموما، وفي فرنسَبنك خصوصا، هو السلامة والأمان، والحفاظ على ثقة الجمهور في الداخل والخارج. وهذا ما يمكن أن اطمئن إليه الجميع بأن المصارف اللبنانية، ملتزمة الحدود القصوى من المعايير تلك، ونعتمد سياسات محافظة في إدارة السيولة ومخاطرها، وإدارة توظيفاتها ونوعيتها لا سيما في المحافظ الخارجية.

وحول محاولات إدخال لبنان في حظيرة العقوبات الأميركية والدولية اجاب القصار :

التزام المعايير الأميركية والدولية هو في صلب اهتمامات القطاع المصرفي ومصرف لبنان والهيئة الخاصة بمكافحة

عدنان القصار

تبييض الأموال. وتلتقي المصارف اللبنانية في هذا الاطار مع الجهود الدولية المبذولة لهذه الغاية. وأود التشديد على أن هذا الالتزام غير قابل للنقاش، وهو موضع متابعة واهتمام في كل يوم، بالتنسيق والتعاون مع مصرف لبنان والحكومة اللبنانية وجمعية المصارف. ولقد حسمت المصارف اللبنانية موقفها حيال قواعد الامتثال للقوانين المصرفية الدولية لا سيما الأميريكية منها. وليس هناك أي مصلحة إطلاقا للمصرفيين في تمرير عمليات تقع تحت دائرة الشبهة والمساءلة الدولية. وهم حريصون على عدم المس بقوة القطاع المصرفي ومكانته وحفظ مقومات نموه المستدام وتواصله الإيجابي مع النظام المالي الدولي.

ولقد أخذنا في فرنسَبنك التدابير اللازمة وباشرنا بتطبيقها على العملاء الذين ينطبق عليهم قانون «فاتكا» الأميركي الذي يفرض إجراءات قاسية على المؤسسات المالية والمصرفية في الخارج التي لها معاملات مع مراسليها من المصارف الأميركية، تحت طائلة وقف التعامل مع أي مؤسسة مخالفة. كما ينسحب الأمر كذلك على التزام فرنسَبنك كما المصارف اللبنانية كافة لائحة العقوبات المفروضة على إيران وسوريا. وهناك تفهم سياسي لبناني لموقف المصارف في هذا المجال.

حجم المصارف وحجم الاقتصاد

ورداً على سؤال حول حجم المصارف مقارنة بحجم الاقتصاد قال القصار :

«ان حجم القطاع المالي والمصرفي يشكل ثلاثة اضعاف حجم الاقتصاد اللبناني وقد استطاع المحافظة على وضعه المالي والنقدي باعتماده نموذجا مصرفيا يعتمد على قواعد تتضمن الكثير من الوقاية والحد من عملية تبييض الأموال.

والمعروف في ما خصّ مكافحة تبييض الاموال، أن لبنان من الدول الاولى في المنطقة التي بادرت الى الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية المتوجبة عليه في هذا المجال، وهو من أسس اهتمامات القطاع المصرفي ومصرف لبنان والهيئة الخاصة بمكافحة تبييض الأموال. وكما ذكرت سابقاً إن التزام المعايير الدولية هو التزام غير قابل للنقاش، وهو موضع متابعة واهتمام في كل يوم، بالتنسيق والتعاون مع مصرف لبنان والحكومة اللبنانية والهيئة الخاصة لمكافحة تبييض الاموال وجمعية المصارف. وينسحب الأمر على التزامنا لائحة العقوبات المفروضة على إيران وسوريا.

وعن دور القطاع المصرفي في تمويل الدولة إلى واستمرارية ذلك أجاب القصار :

القطاع المصرفي مستمر بتوفير التمويل للقطاع العام بما ينسجم مع توفير أعلى مستويات الأمان والسلامة المصرفية، وأثبت قدرة عالية ومرونة فائقة في مواكبة الاحتياجات. وبالطبع يبقى مصرف لبنان المركزي الداعم الأساسي لملاءة الدولة عند الحاجة.

وقد ارتفعت محفظة القروض للقطاع الخاص مقومة بالدولار الأميركي حتى النصف الأول ٢٠١٢ بالمقارنة مع النصف الأول ٢٠١١ ١١,٧٨ في المئة بواقع ٤,٥١٠ مليارات دولار أميركي إلى ٤٢,٨٠٠ مليارا. في حين ازدادت القروض للقطاع العام ٥,٦٥ في المئة، بواقع ١,٦٠٩ مليار دولار أميركي إلى ٣٠,١١٣ ملياراً. ويشير حجم التسليفات للقطاع الخاص إلى الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد اللبناني والنمو.

وعن دور القطاع المصرفي في الاقتصاد قال القصار :لا يستطيع أحد أن ينكر حجم التركز المرتفع أو العالي للقطاع المصرفي في الاقتصاد لجهة التسليف أو القروض، بمعنى تمركز حركة الإيداع والاقتراض بقسمها الاكبر عند نسب قليلة من المتعاملين والنشاطات، وحتى في المناطق.

ولكي يأتي الكلام أكثر واقعية، فإن هذا التركز في القطاع المصرفي هو كاف وجاء ليعكس مستقبل لبنان الاقتصادي وقدرات ابنائه على النهوض به وعلى تطوير اقتصاده وعلى زيادة قدراته التنافسية وبالتالي قلب التحديات التي يواجهها جراء الأحداث التي تشهدها بعض البلاد العربية الى فرص حقيقية لزيادة التبادل الاقتصادي بينه وبين هذه الدول ولتعزيز سعيه للاضطلاع بدور متقدم ومتجدد في المنطقة والعالم وعلى الأصعدة كافة المالية والمصرفية والاقتصادية.

وأنا شخصيا أعتبر أن هناك خمسة أركان أساسية لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة للعمل المصرفي والاقتصادي بشكل عام، وهي الاستقرار الأمني، والاستقرار السياسي، والاستقرار التشريعي، والاستقرار الضريبي، والاستقرار في العملة. وعلينا أن لا نمس بهذه الثوابت وأن نعمل على تعزيزها لحماية وتنمية اقتصادنا وتوفير فرص العيش الكريم لجميع أبنائه.

نتائج الميزانية المجمعة

على الرغم من الضغوط المتنوعة والظروف السياسية والأمنية المحلية والإقليمية على القطاع المصرفي، لم تؤثر الأزمة الاقتصادية على حركة النمو للقطاع المصرفي سلباً، بل حدّت من وتيرته التصاعدية الاستثنائية التي حصلت في السنوات السابقة، مسجلة حتى اليوم ارتفاعاً ملحوظاً في حركة المنتجات المصرفية. وقد ازدادت في الواقع التدفقات المالية إلى لبنان في الأشهر السبعة من ٢٠١٢ حتى تموز بواقع ١٥ في المئة.